القرار في عمان يتكيف مع المتطلب «الدولي» والظرف الإقليمي.. خصوم وثائق الإصلاح «اجتمعوا» للتوقيع على البرامج التي اتهموها سابقا

الأردن: وثيقة «كلنا الأردن» البديل «الوطني» عن الأجندة.. ووصفات الإصلاح لم تعد «مستوردة».. والامن ما زال الاولوية

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

لا توجد اسرار كبيرة وراء اللغز الذي حاولت الطبقة السياسية الاردنية تفكيكه طوال الشهر الماضي والذي يحمل عنوان.. أين ذهبت وثيقة الاجندة الوطنية؟ ولماذا ولدت فكرة كلنا الاردن كاطار بديل؟

السؤالان سالفا الذكر كانا محور حديث من يفهم ويهتم بالسياسة طوال الاسابيع الثلاثة الماضية في عمان، وكما يحصل بالعادة تناقل الجميع تحليلات وتقديرات وتأويلات لا علاقة لمعظمها بالوقائع، فيما خضعت المسألة لاجتهادات وتقاطعات متباينة فعلي نحو مفاجىء توارت وثيقة الاجندة التي شغلت الدنيا والناس لاكثر من عام عن الانظار فيما ولدت مكانها مباشرة وثيقة جديدة باسم كلنا الاردن.

والوثيقة الجديدة اهتم بها القصر الملكي كما لم يحصل من قبل فالحكومة طولبت بتنفيذها وذكرها ورد في نص الارادة الملكية التي سمحت لمجلس النواب بعقد دورة استثنائية والفارق بين الوثيقتين واضح فالاولى بشر بها وحاضر من اجلها كثيرون والثانية لازالت عبارة عن توصيات على الورق وضعت أولويات للتشريعات الواجب اقرارها وفقا للمصالح الوطنية.

والقصة لا تحتاج للكثير من العبقرية فاهم تهمة وجهت لوثيقة الاجندة الوطنية كانت انها محصلة لتوصيات مستوردة واجنبية اما هذه التهمة فلا يمكن بحال من الاحوال اسقاطها على وثيقة كلنا الاردن التي صيغت من قبل 700 شخصية وطنية.

وعبقرية برنامج كلنا الاردن تتجلى في ان الخصوم الالداء لوثيقة الاجندة واعداءها البارزين جلسوا بهدوء وصمت بين من اعدوا وثيقة كلنا الاردن وهؤلاء وضعوا توقيعاتهم على وثيقة جديدة لا تختلف في الواقع على الاطلاق عما ورد في وثيقة الاجندة الوطنية بل ان المتفائلين يعتقدون بان الوثيقة الثانية هي خطوة مرحلية لتنفيذ الاولى لا يمكن اتهامها بانها مستوردة كالوثيقة الام.

ومن هنا بدت المفارقة اساسية فمن اتهم وثيقة الاجندة ونكل بها وشكك بولاء وانتماء رموزها واشاع عنها بين الناس انها وصية امريكية جلس مع زملائه من المشككين وغيرهم لكي يوصي بوثيقة اجماعية لا يمكن الاختلاف على بنودها وان كانت خطوة عملية في اتفاق وثيقة الاجندة.

وليس سرا ان شخصيات رسمية ونخبا سياسية عملت مع الدولة لعدة سنوات شككت في برنامج كلنا الاردن على اساس انه يمثل الوجوه الجديدة في مؤسسة القصر علما بان هذا البرنامج محصنة قوية لارادة القصر وتفكير الملك وقد كان مشهد خصوم الاصلاح والتغيير والوثائق والخلوات مثيرا وهم يجتمعون على شواطىء البحر الميت في خلوة خاصة لاصدار وثيقة الامر الذي حسم الكثير من الجدل وطبق معايير الخطاب الملكي الذي قال عدة مرات بعدم وجود فوارق وتصنيفات بين حرس قديم وجديد في البلاد. ووثيقة الاجندة خرجت فعلا حسب طهاتها الي النور من ورقة استشارية اجنبية شهيرة قدمت للحكومة الاردنية وكانت هذه الحقيقة اساسا لقصف مستمر لهذه الوثيقة المرجعية والاساسية بالرغم من ان الدولة منذ تاسيسها كانت تستشير الاجانب وتطبق برامجهم، اما ورقة كلنا الاردن فهي بلدية مئة بالمئة ولا يوجد فيها ما هو مستورد خصوصا بعدما جلس حيتان السياسة وحيتان الحرس القديم على طاولة واحدة لمباركة الجهد الجديد والمصادقة عليه.

وفي البعد الاعمق وبعد اجراء حفريات للاحداث ودلالاتها يمكن الاستنتاج بان وصفات الاصلاح الامريكية او الغربية والتي طالما اثارت الجدل في العالم العربي لم تعد الزامية في الواقع بعدما اكتشف صناع القرار بان مواصفات هذه الوصفات محسوبة على ميزان المصالح الاقليمية وبالتالي يضطر بلد كالاردن لصياغة برنامجه الذاتي في الاصلاح والتغيير بعد ان كانت بعض البرامج العربية المجاورة تنطوي على مشاغلة للعين الغربية التي تراقب اصلاحات محلية مفترضة لم يعد يتحدث عنها الامريكيون الغارقون في استراتيجات الفوضي الايجابية او الخلاقة التي لم يعد يفهمها احد.

ومن هنا فبرنامج كلنا الاردن قد لا يكون الاول ولكنه اكثر برنامج وطني خالص صنفت اولوياته من قبل الاردنيين فقط وهو كذلك بالرغم من ان بعض تجار السياسة المحليين ينظرون له من زاوية لها علاقة بالاشخاص وليس بالخطاب الاصلاحي الملكي لكن الجدية والحزم مظاهر ملموسة وواضحة في التعامل هذه المرة مع المعطيات ولا توجد مستويات ظاهرة من الشغب على الوثيقة الجديدة لان كل المشاغبين المحتملين كانوا جزءا من الحدث والمشهد.

ويوضح ما حصل ويحصل في عمان ان المصالح والاولويات والتوجهات لم تعد تقاس بناء على بوصلة الثور الامريكي الهائج في المنطقة وان كانت تشاغل هذا الثور احيانا، ومن هنا فالفرصة لم تعد مواتية للاتهام او التشكيك او التحدث عن وصفات الاصلاح المعلبة فاستقلالية الصحافة وقانون الانتخاب محاور لم تكن من بين اولويات كلنا الاردن الان.

وفي السياق نفسه لم يعد احد يذكر لجنة صاغت في احد الايام وثيقة باسم الاقاليم فالاقاليم نفذت كخارطة امنية اصلا قبل تشكيل لجنة للتفكير بها، والاقاليم كانت خطابا له اغراض سياسية ودعائية في وقت ما وهذه الاغراض استنفدت الان اما رئيس لجنة الاجندة الوطنية الدكتور المعشر فهو يراقب الان وبصفته عضوا في كلنا الاردن تمرينا بالذخيرة الحية لبعض الوصفات التي تضمنها كتابه الاخضر الانيق المسمي بالاجندة الوطنية، وهي وصفات التزم رئيس الحكومة معروف البخيت عبر رسالة علنية وجهها للقصر الملكي بتنفيذها على أرض الواقع.

معروف البخيت

مروان المعشر

نقابة الصحافيين تستبق جلسة مجلس النواب باجتماع لبحث قانون المطبوعات

عمان ـ «القدس العربي»:

عقدت نقابة الصحافيين الاردنيين في مقرها امس الاول لقاء ضم اعضاء لجنة التوجيه الوطني في مجلس النواب الاردني لمناقشة قانون المطبوعات والنشر الذي من المفترض ان ينظر فيه المجلس خلال الدورة الحالية.

وتناول اللقاء اهم بنود مشروع القانون خاصة تجاوزات الصحافيين ومنع حبس الصحافي وتوقيفه موضوع تخفيض الغرامات كونها الاكثر حساسية في المشروع.

واكد رئيس المجلس الاعلي للاعلام ابراهيم عز الدين ان موضوع الغرامات غير محسوم حتى الان حيث نؤيد رفعها في بعض القضايا وتحديدا في موضوع الاساءة للاديان وارباب الاديان السماوية.

وشدد نقيبب الصحافيين الاردنيين طارق المومني على ضرورة العمل بشكل جاد وعملي في موضوع منع حبس الصحافي وتوقيفه وموضوع تخفيض الغرامات كونها الاكثر حساسية في مشروع القانون، معربا عن امله ان يتم حسم هذه المسألة من قبل السادة االنواب.

وقال المومني ان معظم التجاوزات التي يشار لها من قبل الجميع حول تجاوزات الصحافيين تأتي في الغالب من صحافيين لا ينتمون الى مظلة النقابة الامر الذي يؤكد حتمية الالتزام الى عضويتها.

واوضح عضو لجنة التوجيه الوطني النائب تيسيير الفتياني ان هناك تجاوزات عديدة من بعض الصحافيين تستدعي الوقوف عليها، فهناك استعلاء واضح من بعض الصحافيين في تعاملهم مع النواب، ناصحا النقابة ان تطلب من الصحافيين المختصين بتغطية اخبار مجلس النواب وان يستخدموا الدبلوماسية ـ بحسب تعبيره في تعاملهم مع النواب، واتهم عددا من الصحافيين بابتزاز النواب.

وطالب الفتياني النقابة بصياغة الية عمل للحد من هذه السلبيات التي تؤثر بشكل كبير على العلاقة النيابية الصحافية.

واضاف عضو اللجنة النائب عبد الجليل المعايطة ان اللجنة ستعمل على دراسة مشروع قانون المطبوعات والنشر، مؤكدا انه مهما اختلفت الاراء فلا بد من وجود فواصل مشتركة سوف نصل لها معا .

توقعات بصدور عفو ملكي عن النائبين الإسلاميين السجينين في الأردن

■ عمان ـ «القدس العربي»: كشف مصدر مطلع لصحيفة الغد الاردنية في عددها الصادر امس الثلاثاء أن هناك توقعات أن يصدر العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني قريباً، عفواً خاصاً عن النائبين الإسلاميين محمد أبو فارس وعلي أبو السكر، اللذين يقضيان حالياً عقوبة السجن.

وكانت محكمة التمييز أدانت النائبين أبو فارس وأبو السكر على خلفية تعزيتهما بالزعيم السابق لتنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي ووصف أحدهما إياه بـ«الشهيد والمجاهد».

لكن التمييز خفضت حكماً كانت أصدرته محكمة أمن الدولة على النائبين أبو فارس وأبو السكر من الحبس عامين بالنسبة للأول، والحبس عاما ونصف العام بالنسبة للثاني، ليصبح الحبس سنة وشهراً لكل منهما.

يشار إلى أن العفو الخاص، وبخلاف العفو العام الذي يصدر بقانون، يسقط العقوبة عن المحكوم ولا يسقط الجرم.

وتنص المادة 51 من قانون العقوبات على أنه «يمنح جلالة الملك العفو الخاص بناء على تنسيب مجلس الوزراء مشفوعا ببيان رأيه».

ويرى قانونيون أن صدور عفو خاص يسقط العقوبة عن النائبين أبو فارس وأبو السكر، لكنهما «سيفقدان عضويتهما في مجلس النواب، فضلاً عن فقدانهما حق الترشيح لأية انتخابات نيابية مقبلة». إلا أن الحركة الإسلامية تحاجج بأن عضوية النائبين «لا تسقط»، على اعتبار أن القضية «سياسية، وليست جنائية».

وتأتي التوقعات بصدور عفو ملكي في الوقت الذي بدأ فيه نواب الحركة الإسلامية بمقاطعة حضور جلسات البرلمان إلى حين بت قيادة الحركة الإسلامية بموضوع الاستقالة الجماعية للنواب الإسلاميين من البرلمان، والبالغ عددهم 17 نائباً، والتي يتوقع أن تصدر الحركة الإسلامية قرارها بهذا الخصوص قبل نهاية الأسبوع الحالي.

وكان نقيب المحامين الاردنيين رئيس هيئة الدفاع عن النائبين المحكومين المحامي صالح العرموطي حذر مجلس النواب من اسقاط العضوية عنهما لان ذلك يتعارض مع احكام الدستور الاردني خاصة في هذه الدورة الاستثنائية لا يجوز بحث ذلك حسب الدستور.

وجدد نقيب المحامين تأكيده بان القضية سياسية بحتة وقضية حريات وفكر وراي ولا تنطبق عليها المادة 75 من الدستور ولا تحول دون ان يبقيا اعضاء في مجلس النواب خاصة ان نص الدستور واضح. (يو بي أي)

تحذير من انتشار عملاء إسرائيل في الصحف العربية.. استمرار الحملات ضد الأسد.. وهجوم ضد جمال وآخر ضد قناة «الجزيرة»

تحميل مبارك مسؤولية كارثة القطار.. وانتقادات عنيفة لتفشي الفساد والإهمال وسوء اختيار الوزراء.. والكارثة اشعلت موجة كره للحكومة

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس عن الكارثة المروعة لحادث تصادم القطارين عند قليوب بمحافظة القليوبية صباح الاثنين ومقتل ثمانية وخمسين وإصابة 143 حتى الآن، وقرار وزير النقل باستبعاد رئيس هيئة السكك الحديدية المهندس حنفي عبدالقوي من منصبه، وايقاف نائبه المهندس عير مهران عن العمل لحين الانتهاء من التحقيقات، وخصصت الصحف مساحات واسعة لصور وأخبار الكارثة التي أشعلت من جديد موجة الكراهية للحكومة ولنظام الحكم.

واتهامهما بالتسيب والفساد، واستقبال الرئيس مبارك أمير دول الكويت، واجتماع هيئة مكتب المجلس الأعلى للصحافة لاعتماد تقرير الممارسات الصحفية في الفترة من 15 حزيران (يونيو) الماضي حتى 15 آب (أغسطس) الحالي، وتوجيه الانتقادات للتهجم الشخصي ضد الرئيس، وارسال التقرير لنقابة الصحافيين لتطبق ميثاق الشرف الصحافي، وبدء التشغيل التجريبي لنفق ميدان الأوبرا للمشاة والذي تم تزويده بسلالم كهربائية، وضبط ياميش رمضان فاسد، والاستعدادات للشهر الفضيل من سلع ومسلسلات إذاعية وتليفزيونية والاتفاق بين وزير البترول سامح فهمي ووزير القوى العاملة، على تثبيت العمالة المؤقتة التي أمضت ست سنوات أوائل العام القادم، واستمرار زيادة منسوب المياه في بحيرة ناصر وإلى شيء مما لدينا اليوم:

جمال مبارك

ونبدأ بجمال مبارك الأمين العام المساعد للحزب الوطني الحاكم وقول زميلنا بـ«العربي» جمال عصام الدين عنه:

«تم تصعيد جمال مبارك، بحيث يمكن القول ان الرجل أصبح الآن فعلا وقولا هو الرجل الثاني في النظام ورغم أن تزوير الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قد كشف عزلة جمال مبارك وسقوط شعار «الفكر الجديد» فإن الرجل ظل مصمما على أن يبقى في الصدارة، وعندما انفض من حوله مجموعة من الاصلاحيين المخلصين مثل أسامة الغزالي حرب وهالة مصطفى وعبدالمنعم سعيد وسكينة فؤاد لم يعد هناك من يلتف حوله سوى رجال الأعمال المحتكرين والاستغلاليين كما يجسدهم أحمد عز، وقد جاءت المواجهة بين طلعت السادات وأحمد عز لكي تشوه صورة جمال مبارك بصورة غير مسبوقة فالمعركة في أساسها كانت بين طلعت السادات وجمال مبارك وفريق الاستغلاليين حوله».

وإذا تحولنا إلى «الفجر» مع رئيس تحريرها زميلنا وصديقنا عادل حمودة سنجد انه قام بالرد على الحملات التي اتهمت اعضاء الوفد المصري الشعبي والرسمي الذي رافق جمال مبارك الى بيروت فقال: «وتعمد جمال مبارك أن يجلس في منتصف الطائرة، ودخل في حوار جانبي مع منير فخري عبدالنور اغلب الوقت الذي قطعته رحلة الذهاب، وجلس الوزراء الثلاثة في المقاعد الخلفية، بعد إلحاح واضح من جانب نبيه بري وفؤاد السنيورة جلس جمال مبارك على المنصبة، لكنه، لم يتكلم، واكتفى فيما بعد بأن يعبر عن رأيه ومشاعره في تصريحات صحفية وتليفزيونية، وربما لا يعرف الكثيرون أن اللبنانيين يعطون قيمة سياسية لأبناء الرؤساء، فنظامهم نفسه مبني على التوريث، وليد جنبلاط هو ابن كمال جنبلاط، وسعد الحريري هو ابن رفيق الحريري، وطوني فرنجية هو ابن سليمان فرنجية، وعائلة الجميل وصل أكثر من شخص منها الى السلطة، لكن مصر ليست لبنان، وليست سورية، اننا نختلف مع جمال مبارك في كثير من المواقف الداخلية، ولا نقبل توريثه ونعترض على جماعة المصالح التي تحيط به من بعض رجال الأعمال الذين اخذوا ولم يعطو، لكن ذلك لا يمنعنا من قول ما حدث في رحلة لم نكن وحدنا شهودا عليها، بل كان هناك شهود غيرنا بالعشرات فكيف نترك كل هؤلاء الشهود دون ان نسألهم ونسمعهم وهم في متناول ايدينا، كيف نتركهم وهم ليسوا مؤيدين ولا موافقين، ونتهمهم بما لا يجوز، مستخدمين قانونا سيىء السمعة، هو قانون الاشتباه.

وإلى «وفد» الاثنين وزميلنا محمد أمين الذي انتقد زيارة جمال مبارك لقنا وما أحاط بها من ترتيبات بقوله في عموده اليومي ـ على فين ـ «من حق جمال مبارك أن يتجول في البر المصري كله، كأمين للسياسات، من غير أن نسأله، لماذا وكيف؟، ومن غير أن نبحث عن الغطاء الذي يزور تحته المحافظات ولا مدى مشروعيته ولا دستوريته، ولكن من حقنا أيضا أن نتوقف عند عدد من الملاحظات أولاها: هل ينزل على المحافظات، أم على أمانات الحزب، بهذه المحافظات، ثانيها: هناك عدد من الوزراء يرافقونه، فما هي طبيعة الصحبة، ولماذا تغيب رئيس الوزراء عن هذه الزيارات وآخرها قنا، بل لماذا تغيب كأنه في اجازة مفتوحة؟!

وفي هذا الإطار لدينا أسئلة اخرى منها ما يتعلق بالاجراءات الأمنية المشددة، وهي إجراءات لا تحدث لأن الزائر أمين مساعد حزب وطني، ولو كان الأمين العام نفسه، ولكن شكل الاجراءات يفسر طبيعة الشخصية، وهي لا تقل عن الاجراءات التي تتم لرؤساء البلاد، وليس لمسؤولي الأحزاب الأقرب الى الطبيعة الشعبية منها إلى طبيعة المسؤولين، وهنا أتوقف أمام اجراء وحيد، وهو منع مراسلي الصحف وخاصة المعارضة من حضور اللقاء، وأتصور أن قرار المنع يرجع لسببين، الأول: أن جمال مبارك له طاقم صحفيين يوازي طاقم الرئاسة، الثاني: أن هناك مخاوف من تحريف كلام الضيف، ولو كان هذا المنع يسري على صحافيين حكوميين ومعارضين فالمسألة تهون، أما لو كان الأمر يقتصر على مراسلي صحف المعارضة، فلا يصح أن يفعلها جمال مبارك باعتبار ما سيكون».

ونشرت «الوفد» في صفحتها الأولى خبرا من قنا أرسله زميلانا حجاج سلامة وأمير الصراف قالا فيه: «شهدت مدينة قنا أمس حالة من الارتباك والفوضى وتعطيل الأعمال واغلاق المحلات التجارية، تزامنت مع زيارة جمال مبارك، أغلقت المحلات التجارية والمقاهي وكافة الانشطة أبوابها في المناطق التي تحرك موكب الزيارة وهي مناطق وسط المدينة وميدان بنزايون وقصر ثقافة قنا ومقر الحزب الوطني بالمدينة».

معارك الحرب

وإلى معارك الحرب، ونبدأ بزميلنا وصديقنا وأحد فلاسفة الفكر الجديد بالحزب الوطني الحاكم صاحب الأغلبية الشعبية الكاسحة التي لا وجود لها، وعضو المجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات ومدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ«الأهرام» ورئيس جمعية القاهرة للسلام التي تدعو إلى ـ والعياذ بالله ـ الدكتور عبدالمنعم سعيد، الذي لاحظت على مقالاته قدرا من الاضطراب والتناقضات بعد ان فوجئ بالتأييد الشعبي وتأييد المثقفين على مختلف اتجاهاتهم السياسية لحزب الله وحسن نصر الله وكراهيتهم المميتة لإسرائيل، وأحسست أنه يعتبر ذلك هزيمة له، ولذلك كثف من حملاته ضد هذه الظاهرة واجتهد ليثبت ان حزب الله هزم، وأن اسرائيل حققت أهدافها، ثم قام فجأة من عدة أيام، في جريدة «نهضة مصر»، بالمطالبة بأن نركز اهتمامنا على الداخل تحسبا لقيام عمليات إرهابية بواسطة تنظيم القاعدة، ورغم عدائه للعروبة والوحدة العربية، وجدناه يوم الاثنين يتحول الى التطرف في الإيمان بها وهو ما تمثل في مطالبته بتكوين لجنة تحقيق عربية تحقق في أسباب الحرب وموقف حزب الله على غرار لجنة التحقيق التي بدأتها إسرائيل، وقدم لذلك بالتركيز على خسائر لبنان وحزب الله ونجاح اسرائيل في تحقيق أهدافها ثم قال بالنص:

«بات ضروريا كما هو حادث في اسرائيل ـ تشكيل لجنة تحقيق عربية، رسمية أو شعبية، للتحقيق في الأزمة والحرب، وتطرح الأسئلة والتساؤلات حولهما منذ بدايتها وحتى نهايتها، ولعل نقطة البداية هي قرار الحرب ذاته، فحسب حديث السيد حسن نصر الله في أول الحرب أن حزبه سوف يشكل «رأس الحربة» للأمة العربية والاسلامية، في تحرير فلسطين، فمن الذي فوضه في هذه المهمة؟، وهل كان حزبه هو أفضل القادرين عليها في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر الذي أوجد تحالفا دوليا ضد كل الأحزاب والجماعات الأصولية في العالم؟ وبالنسبة للاداء العسكري، فإن أسئلة كثيرة لاتزال مطروحة، ومنها لماذا لم يقم حزب الله بإطلاق صواريخ زلزال وفجر 3 وفجر 5 في المعركة وهي التي كان يدخرها سلاحا للردع إذا ما ضربت بيروت؟ وقد ضربت العاصمة اللبنانية مرارا وتكرارا خاصة الضاحية الجنوبية، حيث توجد دولة حزب الله؟ وبصراحة ماهي حقيقة العلاقات بين حزب الله بكل من سورية وإيران وماهي الأغراض الإسراتيجية لهذه العلاقات في هذه المرحلة؟! اعلم ان تشكيل لجان التحقيق ليس من الفضائل العربية الذائعة، وباستثناء عبدالناصر فإن أحدا من العرب لم يتحمل مسؤولية ما جرى في حرب مأساوية، ولكن في الحقيقة لا يوجد طريق آخر حتى نصل إلى كلمة سواء ويتوقف تضليل عقول الأمة ودفن اخطائها وخطاياها تحت ركام من الأكاذيب والاتهامات والمقتطفات الإسرائيلية التي تحدد معايير النصر والهزيمة لهم وليس لنا؟».

ما شاء الله، ما شاء الله، ما هذا كله؟ فجأة يتحول فجأة من رافض، لا للعروبة والوحدة العربية بل للأمن القومي العربي، إلى قومي متعصب يطالب بتشكيل لجان عربية مشتركة رسمية وشعبية للتحقيق فيما حدث، وكأننا أصبحنا دولة اتحادية واحدة ـ وكأنه لا توجد دولة مستقلة اسمها لبنان هي الوحيدة التي لها هذا الحق؟ ولم يكتف عبدالمنعم بذلك وانما نقل معركته في نفس اليوم ايضا من «الأهرام» الى «نهضة مصر» بقوله:

«ولكن المشكلة في الحقيقة ليست في لبنان وإنما في مصر، وفي القاهرة وليست في بيروت، لقد انتهت الأزمة اللبنانية أخيرا ـ على الاقل إلى حين ـ ولكنها وفرت فرصة حقيقية لكي ننظر في المرآة ونتأمل واقعنا السياسي المصري، وللحق فإن ما رأيناه لا يبعث على السعادة بالمرة حينما كشفت الأزمة استمرار قوالب للتفكير، وأساليب في السياسة، لم يتغير منها شيء خلال العقود والسنوات الماضية، وبعد عام أو أكثر من حديث الإصلاح والديمقراطية في مصر جرت الجماعة السياسية المصرية كلها لكي تلقي بنفسها في أتون صراع كلامي لا يستفيد منه إلا قوى الاستبداد في البلاد.

وكان مفاجأة الحفل هو ما قامت به قوى ليبرالية سارعت الى إلقاء نفسها بحماس ظاهر في أحضان جماعات أصولية وراديكالية.

ولم يطرح أحد أبدا سؤالا عما هي المصالح المصرية في الأزمة، ولا طرح أحد سؤالا عن حقيقة الأوضاع في البلاد في هذه اللحظة، وانفتح الباب لحالة من المزايدة في العناوين الصحفية الى الدرجة التي وضعت فيها صحيفة الوفد عنوانا هو «استسلام إسرائيل».

الستينيات وكأننا لم نفارقها منذ أربعة عقود، واستسلم كثير من المصريين بسهولة للقيادة الإعلامية والفكرية لقناة الجزيرة، أما القيادة السياسية فقد سلمت ببساطة للسيد حسن نصر الله، بل وجدها بعضنا فرصة للطعن في القيادة المصرية، بعبارات لا تليق بمصر، بل انها تشكل إهانة للمؤسسات المصرية».

لا حول ولا قوة إلا بالله، كان الله في عون صديقنا الذي اكتشف ان الجميع ضده، لا حول ولا قوة إلا بالله مرة أخرى.

ولكن لم أكن اعلم ان هناك من سيوافقون عبدالمنعم على توجهاته، ولذلك فوجئت في نفس اليوم ـ الاثنين ـ بعدلي محرم يقول في عموده ـ بالبلدي ـ بجريدة «المسائية»: «الرحمة يا كدابين الزفة ـ إسرائيل مازالت تلعب في المنطقة ولن تتحمل مرارة الهزيمة التي لحقت بها وعليكم بالصبر ولو قليلا وارحموا لبنان والشعوب العربية من صواريخ كلامكم المسموم».

ولماذا لا نتوجه إلى عرين عبدالمنعم مباشرة، أي إلى «الأهرام»، لنقرأ لزميلنا وصديقنا مرسي عطا الله رئيس تحرير «الأهرام المسائي»، قولا أراد أن يغيظ عبد المنعم وهو:

«اللاعب الأساسي في إسقاط كل الرهانات الإسرائيلية والأمريكية والاقليمية كان صمود المقاومة اللبنانية الذي شكل أحد أهم وأكبر وأخطر مفاجآت هذه الحرب العدوانية، كل التحية لشعب أرض الأزر وكل التحية للمقاومة اللبنانية وكل التقدير للجهود المخلصة التي نجحت في حماية العقد العربي من الانفراط وبالارتفاع فوق كل الحساسيات والتجاوزات».

أما في «الأهرام» فقد كان زميلنا مدير التحرير عبد العظيم يتربص بعبد المنعم ويسن سكاكينه لذبحه من الوريد للوريد بقوله في نفس العدد: «في مقدمة ما أظهرته عملية الفرز والتجنيب التي صاحبت الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله اللبناني بين النخب السياسية والثقافية في الدول العربية، ان ـ هناك فريقا بعينه يعتبر مقاومة إسرائيل ـ حاليا شأنا يخص القوميين والإسلاميين فقط لا غير، الذي لا يمكن فهمه، أو تبريره، بأي مقياس فكري أو عملي، هو أن تتطور كراهية البعض لايديولوجيات القومية العربية، والإسلامية السياسية، الي تمني هزيمة حزب الله على يد إسرائيل، وليس الاشفاق عليه من هذه الهزيمة، وإلى التماس المعاذير للمذابح الإسرائيلية والتبرع المجاني بتقديم غطاء قانوني وسياسي، واخلاقي للرد الإسرائيلي غير المتكافيء على عملية أسر الجنديين، ثم اللجاجة إلى حد الاستماتة في نفي حقيقة فشل العدوان الإسرائيلي على لبنان، وذلك بالتركيز على تنازلات الطرف الآخر بالصفقة، «أي حزب الله»، الصفقة التي أدت الى وقف اطلاق النار، أي قرار مجلس الأمن، رغم الاجماع الذي يكاد يكون كاملا على أن التنازلات الإسرائيلية ـ الأمريكية في هذه الصفقة كانت ولاتزال وستبقى بحكم الواقع الفعلي أكبر بكثير من تنازلات حزب الله، بل ان بعضهم تغافل متعمدا عن نتائج المواجهات العسكرية المحضة، ليثبت ان حزب الله هو الخاسر بالتركيز هنا ايضا على الخسائر في أرواح المدنيين».

وما ان سمع زميلنا وصديقنا عصام كامل مدير تحرير «الأحرار» عن أنباء هذه المعركة حتى هرول للمشاركة فيها في نفس اليوم ـ بصراحة اكثر ليقول ـ وأنعم بما قال ـ بعد ان أشار لما نشرته صحيفة «السياسة» الكويتية بأن حزب الله يخطط لاغتيال شخصيات لبنانية.

«وقبل أن نفيق من لحظة الانتشاء والنصر كان العدو جاهزا في صحفنا وكتبنا ودورنا الثقافية ومؤسساتنا الاعلامية يفسد علينا احتفالاتنا وخرجت الأقلام كالخناجر تغتال الأمل الوحيد في عقر داره بلبنان، وأحسب أن رجال حزب الله الذين قهروا عدو الأمة قادرون على قهر أتباعه ومريديه في المنطقة وأظن ايضا ان الأمة لديها مناعة قوية لما حدث معها على مدار تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، وأعتقد ان الجموع العربية التي عادت اليها الحياة وأثبتت من جديد ان النصر ليس مستحيلا لابد وأن تتحرك كدرع واق لحماية النصر اللبناني العربي والتأريخ له ووضعه في ملف الصفحات المشرفة لتتعلم الأجيال القادمة أن قوى الشر كلها مجتمعة تكسرت على أرضية الإرادة اللبنانية الصامدة وأؤمن أن تلك الجماهير العطشى للنصر قادرون على مواجهة المؤامرة التي تحاك ضد رجال الأمة الذين حققوا ما لم تحققه جيوش العواصم العربية إلا في نصر وحيد نال من الحاقدين أكثر من نيلهم من هزائمنا».

وآخر ضيوفنا المتحدثين في هذه القضية سيكون صاحبنا المصري القبطي المقيم في أمريكا وليم الميري الذي لا تخلو مقالاته في «وطني» في بعض الأحيان من لسات صدق وموضوعية ولا يعيبه إلا عداء لخالد الذكر وثورة يوليو، في كثير من القضايا على غير أساس من الحقائق، وهو ما أوضحناه من قبل عدة مرات المهم انه قال وسيغضب بالتأكيد عبدالمنعم سعيد:

«وبعد وقف القتال يأتي حساب المكاسب والخسائر وبما ان الكاسب الوحيد هو حزب الله الذي صمد أمام قوة إسرائيل العسكرية اكثر من شهر وخرج مكللا بهالات النصر، وخسرت لبنان التي خرجت في حالة خراب مادي واقتصادي وسياسي سيء، اما إسرائيل فلأول مرة تخوض حربا ضد عدو عربي ليس بدولة وليس جيشا نظاميا تستمر أكثر من شهر ولا تحقق هدفها الأول، ويعني النصر، والنصر دائما».

بشار الأسد

وإلى ما بقي مما كتبه كاتب «صوت الامة» الساخر والموهوب محمد الرفاعي في بابه ـ يوميات مواطن مفروس ـ عن الرئيس السوري بشار الأسد قال:

«نعترض على نضال فخامة الرئيس بشار، فلم نسمع يوما منذ احتلال الجولان، أن جنديا سوريا، وضع صورة الرئيس على صدره، وتوكل على الله وضرب رصاصة ولو بطريق الخطأ، ولا جايز اتفق مع الإسرائيليين على تحويلها لمزارع لتسمين العجول، وبالنص؟! وعندما دخلت القوات السورية لبنان، وحولتها بصور العائلة البشارية التي انتشرت في الشوارع والمطار، الي ولاية سورية قامت إسرائيل باجتياح لبنان أكثر من مرة، بينما قوات المناضل الشرس ملخومة لشوشتها مع المزز ياحبة عيني، بل ان الطيران الإسرائيلي، ضرب القوات السورية نفسها مرتين، وفي كل مرة، يخرج بشار جيفارا ليعلن أنه يحتفظ بحق الرد، وحتى هذه اللحظة، ماحدش عارف سيادته مخبي حق الرد ده فين ولا جايز اتسرق منه وهو بيناضل في القاعات المكيفة ولا حاجة عموما ابن الحلال اللي يلاقي حق الرد بتاع الرئيس السوري، يا ريت يتصل بيه فورا قبل الأمة العربية ما تخرب أكتر ماهي خربانة وطوال المذابح الوحشية التي ارتكبها الكلاب في لبنان لم نسمع صوته الجميل الرخيم ولا شدو البلابل، ولا خطبة من خطبه التي تنافس المعلقات السبع، وقصائد الفرزدق وأبي دلامه وأبي نواس، وفي النهاية ياسيادة المناضل المحارب العظيم، أنت أحد هؤلاء الحكام العرب الذين تحدثت عنهم، ولا أنت بتتعامل بحكمة، أسد على، وعلى إسرائيل نعامة وفرخة، ومعزة كمان؟!».

معزة كمان؟! ماهذا الكلام؟، وإلى جريدة «روزاليوسف» يوم الاثنين ومقال زميلنا بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ«الأهرام» الدكتور سعيد اللاوندي وقوله فيه

«يؤلمني أن تختار سورية لنفسها صورة «المنبوذ» عربيا وإقليميا ودوليا، في وقت نحن أحوج فيه الى بعضنا البعض وقد يلتمس البعض أسباب حالة الاختناق السياسي التي تعيشها سورية وإهمال جميع عروضها والإصرار على تهميشها في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن ذلك لا يعطي الرئيس السوري الحق في أن يوزع اتهاماته الطائشة وهو معصوب العينين على الجميع وغاب عن باله أنه «بذلك الموقف» انما يضر بلده وجيرانه أبلغ الضرر، وليته استمسك بالحكمة العربية التي تقول إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب، سيادة الرئيس ليتك ما تكلمت!».

أما زميلنا وصديقنا عبدالحليم قنديل رئيس التحرير المشارك لجريدة «الكرامة» فقال في بابه ـ اشارات ـ

«أوافق الرئيس السوري بشار الأسد على كل ما قاله، بشرط أن يضع نفسه ونظامه حيث يستحق مع أشباه الرجال وأنصاف المواقف».

ونتحول الى الخميس مع زميلنا والمستشار الاعلامي الأسبق في لندن أحمد الأبراشي الذي قال في عموده ـ أليس كذلك ـ متعجبا من بشار: «ان الرئيس الشاب لا يزال في حاجة الى من ينصحه فمهنة طب الاسنان او العيون لا أدري أيهما يجيدها، ليست لها علاقة بالسياسة وإدارة شؤون الحكم ومن كان بيته من زجاج فعليه ألا يلقي الاحجار على الآخرين فهناك لغة اخرى أكثر رقيا في قاموس التعامل مع الدول خصوصا إذا كانت هذه الدول جيرانه الذين سيهبون لمساعدته في وقت الشدة حتى لو تأخرت المساعدة لكنها ستصل اليه في النهاية بطريقة أو بأخرى!

ان الشعوب مهما اختلفت مع حكامها لا تقبل من أي غريب أن ينعت رؤساءها بألفاظ مثل تلك التي استخدمها الرئيس الشاب الذي نتمنى له أن يعود إلى صوابه!».

معارك الصحافيين

وإلى معارك الصحافيين، وعودة زميلنا محمد علي إبراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» لمواصلة معاركه غير الواضحة لأنه لا يذكر أسماء من يهاجمهم بعكس مهاجميه، فقال يوم الاثنين في عمود ـ مختصر مفيد ـ الذي يوقعه باسم المصري: «اعترض صديقي على تسميتي التي أطلقتها على بعض الصحافيين بأنهم جواسيس فكرت كثيرا في اسم بديل واكتشفت انهم ثعابين صديقة، تحتضنك بدفء ونعومة وترتاح للمسها ثم تلدغك».

كما خصص ربع الصفحة الثالثة لمقال له قال فيه «الصحافة في تصوري مهنة فروسية وشجاعة، لا تعرف الطعن من الخلف، ولا تعرف استغلال أزمات يعاني منها العالم كله، وتصويرها على أنها موجودة في مصر فقط، الصحافة ليس بها مساومات، أو صفقات أو «أظرف» لحساب هذا أو ذاك، الصحافة باختصار، صدر مفتوح، ومستند دامغ، وقلب فارس، فيما عدا ذلك «لعب عيال»، كلامي هنا مبعثه خوفي الشديد على الصحافة، فما يحدث اليوم يهدد بإعادة العقوبة التي ناضلنا جميعا لإسقاطها، وقد بدأ أعداء الصحافة بالفعل يسنون السكاكين لها محاولين ذبحها في بداية الدورة البرلمانية القادمة بعد أن نجونا «بفضل الرئيس مبارك» من المرة الأولى».

لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم! لقد فقد سيطرته على أعصابه فعلا، لأن معنى كلامه أنه سيضع الرئيس مبارك بذلك، فهل له من النفوذ عنده بحيث يمرر المشروع من جديد ويلغي قانونا أقره مجلس الشعب؟

ويبدو أن إبراهيم كان يلوح بما جاء في تقرير الممارسة الصحفية الذي انتقد التجاوزات الشخصية في بعض الصحف المستقلة ضد الرئيس مبارك ومطالبة مجلس الشورى نقابة الصحافيين أن تتخذ اجراءاتها لتطبيق ميثاق الشرف الصحفي بحق هذه التجاوزات.

ولا أظن أن الرئيس من الممكن أن يتراجع فيما اتخذه من قرار، خاصة أن الهجمات الحالية أقل عنفا من تلك التي كان يتعرض لها، قبل إلغاء الحبس في قضايا النشر.

كارثة القطار

وأخيرا إلى كارثة القطارات والتعليقات عليها بادئين بزميلنا وصديقنا والمؤرخ وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد جمال بدوي الذي حمل النظام والرئيس مبارك مسؤولية ما حدث بقوله في عموده اليومي ـ كلام في العضم ـ

ـ «انهارت المرافق العامة للدولة، ودب فيها الخلل والفناء، ولا يمر يوم دون أن نسمع عن كارثة ما بين سقوط عمارة، أو غرق عبارة أو حريق قطار، أو انقلاب أتوبيس، أو سقوط كوبري، وماذاك إلا لأن الحكومات التي تدير شؤون البلاد قد دب فيها العفن والفساد، ولم تعد حياة المصريين تساوي أكثر من بضعة جنيهات تدفع الى ذويهم في شكل إحسان أو صدقة، وعليهم أن يرفعوا أكفهم حمدا وشكرا على هذه النعم التي تنهال عليهم من ولي النعم «!!».

ـ ومرفق السكة الحديد هو أبشع مثال على الفساد والخلل، ومنذ حريق قطار الصعيد في ليلة العيد، ونحن نسمع عن التجديد والتحسين والتطوير، ثم نفاجأ بالخلل في الأجهزة الضوئية المعلقة على مداخل المحطات، وسيدفع الثمن بعض صغار الموظفين ويبقى المسؤول الأول ـ وهو رئيس الحكومة ـ في مأمن من الحساب لأنه يتمتع بالحظوة والحماية ممن رشحه لهذا المنصب الجليل، وسوف يفلت من العقاب كما أفلت من قبله ممدوح اسماعيل لأنه يحظى بشرف الانتساب الى المستويات العليا في الدولة، فخرج من الجريمة كما تخرج الشعرة من العجين، وراحت هدرا أرواح ألف مصري في جوف عبارته الخربانة!!».

ـ إن المسؤولية الكبرى هي مسؤولية رئيس الدولة، فهو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية، وهو الذي يختار حكومة عاجزة عن إصلاح الفساد الذي عم وطم كالوباء، وباتت حياة المصريين رخيصة ينهشها الفساد والعفن دون وازع من ضمير أو قانون، وتوحش المفسدون كالذئاب المفترسة لأنهم لا يجدون من يردعهم، بل وجدوا من يرعاهم ويضعهم في المناصب العليا في الحكومة والحزب، واختلط الحابل بالنابل، والمصلح بالمفسد، وامتزج اللصوص وشيوخ المنسر بالصلحاء حتى تشابه علينا البقر».

لكن زميله محمد أمين اكتفى بالمطالبة باستقالة أو إقالة رئيس الوزراء بقوله في عموده اليومي ـ على فين ـ

ـ «من حق الدكتور نظيف أن يتصور ما يشاء، ويقدر الموقف كما يحلو له، فقد كثرت الكوارث في عهده، بدءا من كارثة العبارة والتي راح ضحيتها 1200 راكب، ومرورا بأنفلونزا الطيور التي ضربت مصر، وأهدرت خلالها 50 مليار جنيه على الأقل، واليوم كارثة أخرى راح ضحيتها 70 مصريا وأصيب أكثر من 200، والعدد مرشح للزيادة، ان الرأي العام يطالب نظيف وحكومته بالاستقالة قبل أن يأتيها قرار الإقالة، لأنها تتحمل المسؤولية السياسية كاملة!! لن تنتظر لأن مصر كلها تبكي ضحاياها، ولابد أن يأتي وقت الحساب!!».

ومن «الوفد» إلى جريدة «روزاليوسف» ورئيس تحريرها زميلنا عبدالله كمال الذي كان أكثر لينا في هجومه بأن قال: «إن على الدكتور نظيف أن يتذكر أن قطاعاً واحدا هو النقل قد شهر حزمة من الكوارث المتوالية، منذ تشكلت الحكومة في كانون الثاني (يناير) الماضي، سوف تخرج الحكومة ورئيسها ووزير النقل فيها، لكي يقولوا للناس: إننا سوف نفعل ونفعل، وبمرور الوقت وقبل أن تجف الدماء سوف تظهر مجموعة من التبريرات، كل التحيات للدكتور نظيف الرجل المسؤول عن ارتفاع معدل النمو في كل شيء بما في ذلك عدد القتلى والضحايا في الكوارث والإهمال الحكومي».

ومن «روزاليوسف» إلى جريدة «الموجز» الأسبوعية المستقلة التي تصدر كل ثلاثاء، وقولها في صفحتها الأولى:

«هذا الحادث هو المسمار الأخير في نعش وزير النقل ورئيس الحكومة أيضا فالمهندس محمد منصور الذي لم يمضي على وجوده في الوزارة سوى ثمانية شهور يزيد عدد الذين قتلوا في عهده عن عدد الذين قتلوا في كل الحروب التي خاضتها مصر مع إسرائيل، فبعد أقل من شهر على أدائه اليمين الدستورية وقع حادث العبارة «السلام 98» التي غرقت في البحر الأحمر وراح ضحيتها 1033 مواطنا لقوا حتفهم وأصيب نحو 400 مواطن لازالوا يعانون حتى الآن من تأثير الكارثة، وكان ميناء سفاجا التابع لوزارته هو المسؤول عن وقوع الحادث لعدم تحركه بعد فقده الاتصال بالعبارة وأيضا مسؤول عن بطء عمليات الإنقاذ التي زادت من حجم الكارثة، وبعد شهر آخر وقع حادث قطار أبو حمص بمحافظة البحيرة الذي راح ضحيته 20 مواطنا وأصيب 35 مواطنا آخرين، ثم جاءت ثالثة الاثافي بقطار قليوب صباح امس فضلا عن مئات الحوادث التي وقعت على الطرق وراح ضحيتها آلاف المواطنين لا توجد احصائيات عن أعدادهم وكل ما فعله الوزير هو زيادة أسعار تذاكر مترو الانفاق والقطارات ورسوم العبور على الطرق دون أدنى اهتمام بتحسين هذه الطرق سواء البرية أو الحديدية لمنع هذه الحوادث، ولا يمكن والحال كذلك اعفاء رئيس الحكومة الدكتور احمد نظيف من المسؤولية باعتباره الرئيس المباشر لوزير النقل والمسؤول الأول عن اختياره من البداية وتصرفاته طوال مدة وجوده على مقعده الوزاري، كذلك فان الرئيس مبارك مسؤول عن كليهما فهو الذي اختار رئيس حكومة تكنولوجي ليست له علاقة مباشرة بمشكلات الناس ومعاناتهم والذي اختار بدوره رجل أعمال لديه معرض سيارات ليصبح وزيرا للنقل وهو قطاع لا يعرف عنه منصور إلا معرضه وسياراته فقط ولذلك فإن الجماهير تتعلق بأمل كبير في إقالة رئيس الحكومة ووزير النقل بعد مؤتمر الحزب الوطني المقرر عقده يوم 19 ايلول (سبتمبر) المقبل».